مفتتح

سؤالُ الأخلاقِ في أُفقِ الوحيّ

رئيس التحرير

د.محمد محمود مرتضى

تعيــش المجتمعات الغربيــة اليوم مأزقًا خُلُقيًّا عميقًا، لم يعــد يخفى على المراقبين ولا على المفكّرين أنفسهم. فالأزمة تكمن في فقدان القدرة على تأسيس معنى خُلُقي جامع، بعدما غلبت الفردانية على أشكال التضامن الاجتماعي كلّه. ينعكس هذا المأزق مباشرة في الأزمات السياسية والاجتماعية والثقافية؛ حيث غابت المرجعيّات الثابتة، وحلّت محلّها مقولات النسبية التي تُحوِّل الأخلاق إلى معادلات قابلة للتبديل بحسب موازين السوق والقوّة.

لقــد تحوّلت الأخــلاق في الغرب مــن كونها معيارًا يُحتكــم إليــه، إلى أداةٍ تُوظَّف في تبرير المصالح وإعادة إنتاج الهيمنة، حتى غَدَا "الحقُّ" مرهونًا بيد الأقوى، و"القيمة" انعكاسًا للمزاج المتبــدّل لا للثابت الكوني. وقد عبرّ (زيغمونت باومان-Zygmunt Bauman) عن هذه الحالة بمصطلح "الحداثة الســائلة"؛ حيث تتفكّك الثوابــت، وتتحوّل القيم إلى كيانات مرنة لا تصمد أمام ضغط السوق والاستهلاك[1].

إنّ النسبية التي رُوِّج لها تحت شعار الحرية الفكرية والحداثة الخُلُقية، أفضت في النهاية إلى تقييد الإنســان في دائرة الفردانية المعزولة، بدل أنْ تُفضي إلى تحريره، وأدّت إلى إفقاده المعنى

١ - زيغمونت باومان: الحداثة السائلة، ص ١١٢.

الجامـع الذي يربط وجوده بمقاصد عُليا. لقد قاد سـقوط المرجعيّـات الكبرى في الغرب إلى «عصر الذاتانية»؛ حيث أضحى كل فرد مرجعًا خُلُقيًّا لنفسـه، في غياب معايير مشتركة. وكانت النتيجة أنّ الغرب يقف اليوم أمام فراغ قِيَمي، يتجلّى في صور متعدّدة: انحدار الروابط الأسرية، وتآكل التضامن الاجتماعي، وصعود النزعات العدوانية، وتحويل الإنسان إلى سلعة ضمن آلية السوق المُعَولَم.

لكـن هذا الفراغ نفسـه هو الذي يكشـف الحاجة الماسّـة إلى اسـتعادة "الثابـت الخُلُقي" بوصفه مرتكزًا للإنسـانية، وليس بوصفه قيـداً لحُرِّيّة الفرد. فقد بيّنت التجربـة التاريخية برمّتها أنّ المجتمعات لا تقوم على النسـبية المطلقة، وإنّما على منظومة من القيم الراسخة التي تمنح الوجود الإنسـاني معنى يتجاوز اللحظة العابرة. وهنا تتبدّى مسؤولية الفكر الإسلامي في تقديم بديل كوني، وهو بديل لا ينبغي له أنْ يقوم على تقليد الغرب في نسبيته، فضلاً عن الانغلاق في الجمود، وإنّما على استعادة الرؤية القرآنية التي تجعل من الأخلاق جذرًا ثابتا للحُرّية، بعكس ما يتبدّى للبعض من أنّها نقيض للحُرّيّة. فمن الواضح أنّ انبعاث المجتمعات يبدأ بالتحوّل الخُلُقي الذي يكوّن البنية العميقة للإنسان.

أوّلًا: الملامح العامة للأزمة الخُلقيّة

منذ أنْ أعلن الفكر الغربي الحديث قطيعته مع المرجعيات الدينية والميتافيزيقية، سـعى إلى بناء نسقه الخُلُقي على أسس بشريّة خالصة. لكنّ هذه المحاولة أفرزت ارتباكًا عميقًا في تحديد ماهية الخير والشر، بدل أن تنتج أخلاقًا إنسانية صافية. وهكذا، تحوّلت الأخلاق من كونها ميدانًا للتأسيس القيمي إلى ساحة سجال بلا أفق، بحيث صار كل مذهب يضع مقاييسه الخاصة بمعزل عن غيره. فالحداثة، بفصلها الأخلاق عن المقدّس، فَقَدتْ القدرة على إنتاج معيار جامع، يمكن أنْ يُحتكم إليه.

وبذلك، أضحت «الأزمة الخُلُقية» في الغرب، عبارة عن بنية قائمة لها انعكاسـاتها السياسية والاقتصاديـة والاجتماعية. ففيما السياسـة صارت تمُـارَس بمعايير المنفعـة الصرفة، أضحى الاقتصاد يُوجَّه بالربح المجرد دون التفات إلى أثره على الإنسان أو الطبيعة، كما تفكّكت روابط

الاجتماع، إلى حدّ أنّ الفرد وجد نفسه غريبًا في قلب المجتمع الذي ينتمي إليه.

ثانيًا: الفردانية المفرطة وغلبة المنفعة

إنّ «عـصر الذاتانية»، هو أبرز تعبير عن هذه الأزمة؛ حيث تحوّل الفرد إلى المرجعية الوحيدة للأخـلاق، وصارت القيم الكبرى، مثـل العدالة والخير، مشروطة بمزاج الأفـراد وأهوائهم، لا بمرجعيات كونية. وهذا التحوّل كان نتيجة تراكم فلسـفي بدأ مع (ديكارت-Descartes)، وامتدّ مع (كانط-Kant) و(نيتشـه- Nietzsche)، حتى انتهى إلى مآلات ما بعد الحداثة؛ حيث فقدت القيم أي أساس موضوعي لها.

وبهذا، فكل ما كان صلبًا من قيم وأعراف قد ذاب في تيار التغيّر الدائم، حتى أضحت الأخلاق نفسها "سائلة"، وغير قادرة على الصمود أمام ضغط السوق والاستهلاك[1]. وهذا ما يفسرّ كيف أنّ قيمًا كبرى يمكن أن تُرفع شعارات كونية في خطاب الغرب، ثم تُنتهك بفظاظة حين تتعارض مع مصالحه الاستراتيجية.

تاريخيًّا، شـكّل مذهب المنفعة(Utilitarianism) ، الذي أسّسـه (جيريمـي بنثام- Jeremy Bentham) ثمّ طوّره (جون ستيوارت ميل- John Stuart Mill)، لحظة محورية في مسار الفكر الغـربي؛ إذ جعل أعظم منفعة لأكبر عدد، معيارًا للأخـلاق. لكن هذا المعيار، الذي بدا عقلانيًا في البدايـة، سرعان ما تحوّل إلى ذريعة لتبرير سياسـات اسـتعمارية واقتصادية، تطيح بملايين البـشر بحجّة "المصلحة العامة". على أنّ مذهب المنفعة، بهـذا المعنى، من الواضح أنّه يفتقر إلى العدالة؛ لأنه يقيس الخير بمجموع اللذات، لا بحقوق الأفراد.

والواقع أنّ المنفعة المطلقة أفرغت الأخلاق من مضمونها، وحوّلتها إلى حساب رياضي للربح والخسارة. فتُشرّع الحروب باسم "حماية الديمقراطية"، بينما جوهرها اقتصادي أو جيوسياسي. وتُسوَّغ التجارب العلمية على البشر أو البيئة بدعوى "التقدّم"، بينما هي في حقيقتها خدمة لرأس المال. وبذلك، صار الفعل الخُلُقي تابعًا للمصلحة والقوّة.

---

١ - راجع: زيغمونت باومان، الحداثة السائلة، ص.ص ١١٢-١١٣.

ثالثًا: التفكّك الاجتماعي وأزمة الأسرة

ومن تجلّيات هذه الأزمة، أنّ الأسرة التي كانت الركيزة الأولى للأخلاق الاجتماعية، تعرّضت لانهيار متسارع؛ إذ إنّ نسب الطلاق المرتفعة، وتراجع الولادات، وصعود «الأسرة الفردانية» هي انعكاس مباشر لفقدان القيم المرجعية التي تحفظ تماسك المجتمع. وفي هذا السياق، يمكن فهم التحوّلات في «العلاقات الحميمة» في الغرب، التي هي نتاج لتحوّل القيم الخُلقيّة نفسها؛ حيث أصبحت تُبنى على الرغبة الفردية العابرة بدل الالتزام والثبات.

وبذلك، انحدرت الأخلاق من كونها رابطة تحفظ الإنسان والجماعة، إلى كونها خيارًا شخصيًّا لا يُلزم سوى صاحبه. وهذا ما جعل الغرب يعيش فراغًا قيميًا يتجلّى في الانتحار، والاكتئاب الجماعي، والإدمان، والعنف، والعزلة، وجميعها مؤشّرات تدلّ على أزمة خُلقيّة بنيوية، لا يمكن اختزالها في «أمراض نفسية» فردية، فضلاً عن معالجتها بوصفات طبّيّة.

رابعًا: الأخلاق وأداة الهيمنة

ولعلّ أخطر ما في هذه الأزمة، أنّ الغرب لم يكتفِ بإفراغ الأخلاق داخليًّا، بل أعاد تصديرها للعالم بوصفها «قِيَمًا كونية». فحين يرفع الغرب شعار «حقوق الإنسان»، فإنّه يفرض في الوقت نفسه نسخته الخاصّة من هذه الحقوق، بما يخدم سياساته الخارجية. وهكذا ستتبدّى لنا النيوليبرالية بوصفها مشروعًا سياسيًّا يستخدم مفردات الحُرّيّة والعدالة، لتكريس سلطة السوق العالميّة.

فالنسبيّة التي تفكّك القِيَم «جوانيًّا»، ستتحوّل «برّانيًّا» إلى «مطلق سياسي»، يُفرَض بالقوة على الشعوب الأخرى.

خامسًا: من الفلسفة إلى السياسة وازدواجية الخطاب الغربي

حين ظهرت النسبية الخُلُقية في الفكر الغربي الحديث، عُرضت بداية باعتبارها تحريرًا للإنسان من سلطة المرجعيات الدينية والميتافيزيقية. لكن هذا التحرير تحوّل تدريجيًّا إلى فراغ قِيَمي، سمح للقوة أنْ تحلّ محلّ الحقّ. فبدل أن تُفكّك النسبية «الوصاية»، صارت ذريعة لشرعنة أشكال جديدة من السيطرة. وقد حذّر (بول ريكور-Paul Ricœur) من هذا المسار، حين أشار إلى أنّ

ما بعد الحداثة، بفكّها المرجعيات الكبرى، أنتجت "نسبية شاملة"، جعلت القيم كلّها عرضة للانتهاك باسم الاختلاف.[١]

وفي هذا السياق، لم تبقَ النسبية حبيسة المجال الأكاديمي، بل سرعان ما انتقلت إلى الحقل السياسي والإعلامي؛ حيث تحوّلت إلى أداة لإعادة تشكيل العالم وفق معايير القوى المهيمنة. فكلّ قيمة يمكن تأويلها وإعادة توجيهها بحسب الحاجة: الديمقراطية تصبح مشروطة، وحقوق الإنسان تُجزّأ، والحُريّة تُعطى لبعض وتُسلب من آخرين. ويتجلّى هذا البعد الهيمني في الازدواجية الفاقعة للخطاب الغربي. فبينما يُقدَّم مبدأ "حرية التعبير" بوصفه قيمة مطلقة، تُقمع أي أصوات ناقدة حين تمسّ مصالح الدولة أو اللوبيات المؤثرة. وبينما تُرفع شعارات "المساواة" و"حقوق المرأة" في بلدان معيّنة، تُسكت أصوات النساء في بلدان أخرى إذا تعارضت مطالبهنَّ مع الحسابات السياسية. وهذا ما أشار إليه المفكّر الأميركي (نعوم تشومسكي-Noam Chomsky) حين فضح كيف تُستعمل مفردات الحرية والديمقراطية في الإعلام الأميركي لتغطية سياسات القمع والتدخّل الخارجي.[٢]

وهنا، تصبح النسبية الخُلُقية أداة لتفصيل القِيَم على مقاس المصلحة الغربية، بحيث يُعاد تعريف الخير والشر كل مرّة وفق الاصطفاف السياسي والعسكري. فما يُعتبر إرهابًا إذا ارتكبه الآخر، ويُسمى دفاعًا مشروعًا إذا ارتكبته القوى الغربية أو حلفاؤها.

سادسًا: السوق والهيمنة القِيَمية

ولم يقتصر توظيف النسبية على السياسة، بل امتدّ إلى الاقتصاد؛ حيث صارت القِيَم نفسها سلعة تخضع لقانون العرض والطلب. فالمنصّات الرقمية مثلاً، التي يفترض أن تكون فضاءً للتواصل، تحوّلت إلى أدوات مراقبة وإعادة تكوين للوعي وفق مصالح الشركات العابرة للقوميات. وهذا ينسجم مع مصطلح «مجتمع المراقبة»؛ حيث تصبح الحُرّية الفردية مجرّد واجهة تخفي شبكة من الضوابط التي تقيّد الأفراد عبر الاستهلاك والإعلانات.

---

١ - بول ريكور: صراع التأويلات، ص ٧٨.

٢ - راجع: نعوم تشومسكي، السيطرة على الإعلام، ص ١٤ وما بعدها.

سابعًا: صناعة «المعايير المزدوجة»

ومن أبرز تجلّيات النسبية بصفتها أداة هيمنة، أنّها أنتجت ما يمكن تسميته بـ "المعايير المزدوجة". فالغرب يضع لنفسه حقّ احتلال دول وتفكيك مجتمعات، بحجّة "نشر الديمقراطية"، بينما يجرّم أيّ مقاومة محلّية لهذه الهيمنة بوصفها "إرهابًا". وقد تناول (إدوارد سعيد) هذا النفاق الخُلُقي الغربي في كتابه "الثقافة والإمبريالية"؛ حيث كشف كيف يُستعمل الأدب والخطاب الثقافي، لتجميل مشاريع الاستعمار وشرعنتها خُلُقيًّا.[1]

إنّ هذه الازدواجية هي نتيجة طبيعية لغياب الثابت الخُلُقي. فحين لا يكون هناك معيار متجاوز للمصالح، تصبح الأخلاق نفسها أداة في يد الأقوى. وبذلك تنكشف المفارقة: الغرب الذي أعلن النسبية بوصفها «تحريرًا»، هو نفسه الذي حوّلها إلى «سلاح سياسي».

ثامنًا: الاستتباع الثقافي وإعادة تعريف القِيَم

إلى جانب السياسة والاقتصاد، جرى استخدام النسبية لإعادة تعريف القِيَم الثقافية على الصعيد العالمي. فالمنظَمات الدولية، التي يفترض أنْ تعمل وفق مبادئ كونية، تخضع في واقعها لإملاءات القوى الكبرى؛ حيث تُعاد صياغة المناهج التعليمية والقوانين الأسرية والإعلامية في بلدان الجنوب، لتتوافق مع «النموذج الغربي». يستخدم الغرب خطاب القِيَم لنشر هيمنته، في الوقت الذي يرفض فيه الاعتراف بالخصوصيات الحضارية للآخرين.

وبذلك، تحولت النسبية الخُلُقية إلى أداة لإعادة تكوين وعي الشعوب، وفرض نسخة واحدة من القِيَم، تحت ستار «التعدّدية».

١ - من الإنسان الكوني إلى الإنسان المنعزل

أحد أبرز إنجازات الفكر الغربي في عصر الأنوار، كان التأكيد على كرامة الإنسان بوصفه كائنًا عاقلاً، يستحقّ الحقوق غير القابلة للتصرّف. غير أنّ هذا الإنجاز سرعان ما تآكل حين جرى فصل

---

١ - راجع: إدوارد سعيد: الثقافة والإمبريالية.

الكرامة عن أي أساس ثابت. فقد حاول (إيمانويل كانط) أنْ يؤسّس للكرامة على قاعدة «الواجب الخُلُقي»، المستند إلى العقل العملي. لكن مع تطوّر الفكر الغربي، تراجعت فكرة الواجب نفسها أمام المدّ النفعي والبراغماتي، حتى باتت الكرامة مسألة نسبية قابلة للتفاوض والتسعير.

وهكذا انقلب مفهوم "الإنسان الكوني" إلى إنسان معزول، يحدّد قِيَمه تبعًا لمزاجه الفردي أو لمصالح السوق.

٢ - التفكك الاجتماعي وفقدان التضامن

لا تقوم المجتمعات على الحقوق وحدها، بل على شبكة من التضامن والقِيَم المشتركة. وحين تسقط هذه القيم، يتحوّل المجتمع إلى تجمّع أفراد متجاورين بلا روابط معنوية. وقد أشار (إميل دوركهايم- Émile Durkheim) إلى أنّ «الأنومي» (Anomie)- أي فقدان المعايير - يؤدّي إلى حالة من الاضطراب الاجتماعي والانتحار القِيَمي[1]. يتجلىّ اليوم هذا التشخيص بوضوح في ارتفاع نسب العزلة والاكتئاب والانتحار في الغرب، وهي ليست ظواهر نفسية فردية فحسب، وإنّما علامات على انهيار الأساس الجامع الذي يربط الإنسان بجماعته.

لقد تحوّلت "الحرية" من فضاء مشترك إلى أداة انعزال، وصار الفرد ينظر إلى الآخر بوصفه تهديدًا لاستقلاليّته. وهكذا تراجعت مفاهيم، مثل التضامن والمسؤولية الاجتماعية، وحلّ محلّها خطاب "حقوق الفرد" المجتزأ عن أي التزام تجاه الجماعة.

٣ - غياب البُعد الروحي وتشييء الإنسان

لا يقوم الأساس الإنساني الجامع على العقل وحده، وإنّما يحتاج إلى بُعد روحي يمنح الإنسان أُفقًا يتجاوز وجوده المادي. لكنّ الغرب، دخل مرحلة نزع القداسة عن العالم، فخسر الإنسان بذلك أُفقًا روحانيًا يؤطّر قِيَمه. والنتيجة أنّ الإنسان نفسه صار يُعامَل بوصفه شيئًا يُقاس إنتاجه واستهلاكه، لا كائنًا يحمل معنى ورسالة.

---

١ - راجع: إميل دوركهايم: الانتحار.

وهذا التشيّوء هو ما دفع الفيلسوف (هربرت ماركيوز-Herbert Marcuse) إلى صياغة مفهوم "الإنسان ذو البعد الواحد"، أي الإنسان الذي فَقَد تعدّدية أبعاده الروحية والخُلُقية، وتحوّل إلى وظيفة اقتصادية وسياسية فقط.

٤ - نتائج الانهيار على الواقع الغربي

انعكس انهيار الأساس الإنساني الجامع في أزمات ملموسة:

أ. أزمة الأسرة: تفكّكها وانهيارها باعتبارها حاضنة للقِيَم.

ب. أزمة التعليم: تحوّل المناهج إلى تدريب وظيفي بلا بُعد قِيَمي.

ج. أزمة السياسة: انحسارها إلى صراعات مصالح بلا أفق إنساني.

د. أزمة البيئة: التعامل مع الطبيعة بوصفها شيئًا للاستهلاك، بلا قداسة أو مسؤوليّة.

تعكس هذه الأزمات فقدان "المشترك الخُلُقي"، الذي يشكّل عماد كل حضارة. فسقوط الحضارات يبدأ حين تُفتقد "القيمة الجامعة"، التي تمنح أفعالها معنى.

تاسعاً: الحاجة إلى استعادة الثابت الخُلُقي

لقد بيّن مسار الحداثة الغربية، أن النسبية الخُلُقية، مهما وُصفت بالتسامح والانفتاح، تؤدّي في النهاية إلى فراغ يلتهم المجتمع من الداخل؛ وذلك لأنّ القِيَم لا يمكن أن تكون مجرّد اختيارات فردية، بل تحتاج إلى قاعدة متجاوزة، تضمن وحدتها واستمرارها. «فالمطلق» شرط أساس لأيّ نظام قِيَمي؛ فإذا غاب المطلق، تفكّكت القيم، وتحوّلت إلى ذرّات بلا رابط.

إنّ الحاجة إلى الثابت الخُلُقي ضرورة إنسانية. فكما أنّ الجسد يحتاج إلى غذاء ثابت، يحتاج الوعي الجمعي إلى قِيَم ثابتة تحفظ تماسكه. وعندما تتحوّل الأخلاق إلى نسبية صرفة، يصبح كلّ إنسان مرجعًا مطلقًا لذاته، وتنهار إمكانات التعايش الاجتماعي.

ويعطينا التاريخ شواهد متكرّرة على أنّ سقوط القِيَم الثابتة، كان مقدّمة لانهيار الحضارات. فالمجتمعات لا تنهار بسبب التحدّيات الخارجية وحدها، بل حين تفشل في الحفاظ على "المبدأ الخُلُقي الجامع" الذي يوحّدها. وإذا طبّقنا هذا المنظور على الحضارة الغربية، فإنّ

هشاشـتها اليـوم، تكمن في عجزها عن تقديم معنى جامع للإنسـان، بعد أنْ اسـتبدلت الثابت بالقابل للتغيير الدائم.

والمفارقة أن الحرية نفسها لا يمكن أنْ تستمر بلا مرجعية ثابتة. فالحرية ما لم ترتبط بالعدالة والكرامة والحقّ، تتحوّل إلى فوضى. فالحُرّية بلا ضوابط قِيَمية تتحوّل إلى اسـتبداد الأغلبية أو استبداد الأقوياء.

ولهـذا، فإنّ الثابت الخُلُقي لا يقيّد الحُرّية، وإنّمـا يحفظها من الانزلاق إلى الفوضى أو إلى الاسـتغلال السـياسي والاقتصادي. وهذا يعني أنّ الحُرّية لا تتحقّق إلا بارتكازها على "القانون الطبيعي" الذي يمثّل الأسـاس القِيَمي الثابت المشترك بين البشر. أي أنّه لا معنى للحُرّية إن لم تُحمَ من الانهيار عبر قاعدة خُلُقية متجاوزة.

لقد أظهرت العَولَمة المعاصرة أنّ النسـبية لا تخدم التعدّدية، بل تفتح المجال أمام فرض قِيَم السـوق باعتبارها معيارًا أوحدَ. ولهذا، فإنّ استعادة الثابت الخُلُقي تمثّل السبيل الوحيد لحماية المجتمعات من الذوبان في منطق السـوق. ومن هنا تصبح استعادة الثابت الخُلُقي هي مسألة بقاء للهُوية والثقافة، في مواجهة قوّة العَولَمة التي تحاول تفكيك كلّ خصوصية.

إنّ الحاجة اليوم إلى "أخلاق إنسانية جامعة"، لا تعني العودة إلى صيغ تقليدية جامدة، وإنّما البحـث عن قاعدة قِيَمية قـادرة على الجمع بين الثبـات والتجدّد. وقد طـرح المُفكّر الفرنسي (إيمانويل ليفينـاس- Emmanuel Levinas) فكرة "أخلاق الآخر"؛ حيث لا تكون القِيَم مجرّد انعكاس لإرادتي الفردية، بل استجابة لوجه الآخر، الذي يفرض عليّ مسؤولية لا مهرب منها.[1] ورغم الطابع الفلسـفي لهذا الطرح، فإنّه يكشف أنّ الحاجة إلى مرجعية متجاوزة ليست بدعة، بل ضرورة وجودية لحفظ إنسانية الإنسان.

عاشرًا: أفق الوحي واستعادة الأخلاق

أثبتت التجربة الغربية أنّ الإنسـان إذا جُعل مرجعًا وحيدًا للأخلاق، فإنّه لا يستطيع أنْ ينهض

١ - راجع: إيمانويل ليفيناس: الكليّة واللامتناهي: بحث في البرّانيّة، ص ٨٨ وما بعدها.

بثابت يحفظ تماسكه ومعناه. فقد تنقل الغرب بين مرجعيات متعاقبة: العقلانية الكانطية التي جعلت الواجب العقلي أساسًا للكرامة، ثمّ البراغماتية التي جعلت النفع المعيار الأسمى، ثمّ الوجودية التي ردّت كلّ شيء إلى حرية الفرد، وصولاً إلى ما بعد الحداثة، التي أعلنت موت المعنى نفسه.

لكنّ هذه المسارات انتهت جميعًا إلى المأزق ذاته: غياب المرجعية المتجاوزة. فالإنسان الذي يؤلّه نفسه، يجد أنه يفتقر إلى الأساس الذي يحميه من تقلّبات الهوى والمصالح. فتأليه للإنسان لا يختلف في جوهره عن عبادة الأوثان؛ لأنّه يجعل المحدود مطلقًا. وهكذا يظهر أنّ البديل الإنساني المحض – مهما زخرف بمفردات الحُرّية والحقوق – لا يستطيع أنْ يؤسّس لثابت خُلُقي جامع.

١ - الوحي وضمانة الثابت الخُلُقي

إنّ الوحي في المنظور الإسلامي هو مرجعية كونية تُنزِل الأخلاق في إطار مطلق متعالٍ. فالقرآن الكريم يجعل الأخلاق جزءًا من سنن الوجود: ﴿تمّت كلمة ربك صدقًا وعدلاً﴾ [الأنعام: ١١٥]. فالصدق والعدل جزء من حقيقة كونية ثابتة. وهذا هو الفرق الجوهري بين الأخلاق في أفق الوحي، وبين الأخلاق في أفق الوضع؛ إذ إنّ الأولى مطلقة؛ لأنها مستندة إلى الحقيقة المتعالية، والثانية نسبية لأنها من إنتاج الإنسان المتغيّر.

إنّ القيم القرآنية تمثّل أحكاما مستندة إلى الواقع التكويني للإنسان والكون. ومن هنا، نفهم أنّ الإسلام لا يقيم الأخلاق على "اتفاق اجتماعي" ولا على "منفعة آنية"، بل على حقيقة متجاوزة، تجعلها صالحة لكلّ زمان ومكان.

٢ - الجمع بين الثبات والتجدد

قد يُظنّ أنّ جعل الوحي مرجعًا للأخلاق يعني الجمود أو الانغلاق، لكن حقيقة الأمر عكس ذلك. فالوحي يضع مبادئ ثابتة (كالعدل، والرحمة، والكرامة، والحرية المسؤولة). لكنّه، في الوقت نفسه، يفتح الباب للاجتهاد في تنزيل هذه المبادئ على الواقع؛ لأنّ الشريعة الإسلامية

جاءت بمقاصد كلية ثابتة، ووسائل متغيّرة تناسب العصور والأحوال.

بهذا، يُقدّم الوحي نموذجًا فريدًا: فهو يضمن أن لا تضيع المبادئ في النسبية، ولا تتجمّد في صيغ تاريخية قديمة. إنّه يزاوج بين الثابت والمتغير، بين المطلق والنسبي، بحيث يحفظ للإنسان مرجعية عُليا، ويتيح له، في الوقت ذاته، إبداعًا متجدّدًا في التطبيق.

٣ - الوحي والحرية المسؤولة

ومن أبرز مفارقات النسبية الغربية أنّها رفعت الحرية إلى مرتبة مطلقة حتى تحوّلت إلى فوضى، بينما يقدّم الوحي مفهومًا مختلفًا للحرية: حُرية منضبطة بالمسؤولية. فالإنسان في القرآن خليفة لله في الأرض، حمّله الأمانة: ﴿**إنا عرضنا الأمانة على السماوات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان**﴾ [الأحزاب: ٧٢]. وهذه الأمانة تعني أنّ الحُرية تكليفًا يرتبط بالمسؤولية. وقد بيّن (طه عبد الرحمن) أنّ "الحُرّية في الإسلام هي حُرّية مؤتمنة"؛ أي حُرّية تجعل الإنسان مسؤولاً أمام الله والآخرين، فلا تتحول إلى نزوة أو عبث.[١] وهكذا، فبدل أن تكون الحُرّية نقيض الأخلاق، تصبح في أفق الوحي ثمرةً لها.

٤ - أفق الوحي والبديل الكوني

فالعالم اليوم، في زمن العولمة والهيمنة الرقمية، يكشف عجز المرجعيات الوضعية عن إنتاج معنى جامع. ومن هنا، فإنّ الوحي يُقدَّم بوصفه بديلاً كونيًّا يتيح للإنسانية أن تستعيد ثوابتها. وهذا لا يعني فرض نموذج ثقافي واحد، بل توفير قاعدة متعالية تسمح بالتنوّع في ظلّ الثابت.

فالإسلام يقدم "نظامًا خُلُقيا عالميًا"؛ لأنّه مستند إلى التوحيد، والتوحيد هو الذي يجعل من العدالة والكرامة والحُرّية قِيَمًا مطلقة تتجاوز اختلاف الثقافات. فبدل أنْ تكون الكونية، كما يريدها الغرب، فرضًا لثقافته على الآخرين، تصبح في أفق الوحي انفتاحًا على التنوّع الإنساني في إطار مرجعية ثابتة.

---

١ - طه عبد الرحمن: روح الدين: من ضيق العلمانية إلى سعة الائتمانية.

فإذا استعاد الإنسان علاقته بالوحي، استعاد المعنى الذي يملأ حياته. فالوحي يعيد صياغة الوجود نفسه في ضوء الغاية: ﴿**أفحسبتم أنما خلقناكم عبثًا وأنكم إلينا لا ترجعون**﴾ [المؤمنون: ١١٥].

بهذا، يصبح الوحي هو الأفق الذي يحرّر الإنسان من العبثية والنسبية، ويمنحه ثباتًا يوازن بين حُرّيته ومسؤوليته، وبين فرادته وانتمائه.

من هنا، تأتي رسالة هذا العدد من مجلة (اعتقاد)، ليقول: إنّ سؤال الأخلاق اليوم لا يمكن أن يُجاب عليه من داخل الأفق الغربي المأزوم، ولا من داخل بدائل إنسانية نسبية متقلّبة. الجواب الحقيقي لا يُستعاد إلا في أفق الوحي؛ لأنّه الأفق الوحيد الذي يضمن للإنسان ثبات قِيَمه، ويصون حُرّيته من التحوّل إلى فوضى، ويمنح كونيته أساسًا يتجاوز المصالح والأنانيات. وهكذا، فإنّ «سؤال الأخلاق في أفق الوحي» هو دعوة إلى إعادة تأسيس الأخلاق عالميًّا على قاعدة الوحي الإلهي، بدل تركها فريسة للنسبية أو لأوهام الإنسان المؤلَّه.

وقد جمع هذا العدد من المجلَّة بين دفتيه سبعة أبحاث، جاءت على الشكل الآتي:

في المحور ترجم الدكتور (محمد فراس الحلباوي) مقالتين؛ الأولى منهما أتت بعنوان " أنطولوجية القِيَم الخُلُقيّة -رؤية (العلاّمة مصباح اليزديّ) و(جون ديوي)-» لـ (السيد مرتضى هنرمند من إيران)، فيما المقالة الأخرى، الواقعة الثالثة في ترتيب محور العدد، أتت بعنوان « نظريّة النزعة الواجبيّة الكانطيّة -تقويم ونقد من منظور الأخلاق الإسلامية-" لمؤلّفها الإيراني (محمد أمين خوانساري) . أما البحث الثاني في المحور فقد تصدّى له الدكتور (سيد حافظ عبد الحميد) وجاء بعنوان: « الإيمان بوصفه أساسًا للمعنى الخُلُقِيّ»، فيما بحث « نسبيَّة الأخلاق في ما بعد الحداثة: تفكيك القِيَمة في خطاب (باومان) و(فوكو)»، فقد أتحفنا به الدكتور (أنس بوسلام)، فيما البحث الخامس الذي جاء بعنوان: « البراغماتية الخُلُقيَّة -نقد مقاربة (جون ديوي)-» فقد كتبته الدكتورة (بتول يوسف الخنساء).

وفي باب دراسات وبحوث كتب (جواد عبد الحميد عمّار): مصير الجاهل في الإسلام-دراسة تحليليّة-.

وأخيراً، قدّم لنا الشيخ (غسان الأسعد) قراءة عميقة في كتاب «جدليّة الدين والأخلاق».

إنّنا إذ نقدّم هذا العدد في ظروف اسـتثنائيَّة يمرّ بها العالَم، فإنّنا نسـأل الله أن يمنّ على الأمَّة بالعافية، وأن يهديها بصيرتها، ويهديها إلى صراطه المستقيم.

والحمد لله أولاً وآخرًا

المصادر والمراجع:

- إدوارد سـعيد: الثقافة والإمبريالية، ترجمة كمال أبو ديب، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٧.
- إميل دوركهايم: الانتحار، ترجمة حسـن عودة، الهيئة العامة السورية للكتاب، سورية، لا ط، ٢٠١١.
- إيمانويل ليفينـاس: الكليّة واللامتناهي: بحـث في البرّانيّة. ترجمة عبد العزيز بومسـهولي، صفحة سبعة للنشر والتوزيع، السعودية، ط١، ٢٠٢١.
- بول ريكور: صراع التأويلات، ترجمة جـورج زيناتي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط٢، ٢٠٠٥،.
- زيغمونت باومان: الحداثة السائلة، ترجمة: حجاج أبو جبر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط١، ٢٠١٦.
- طه عبد الرحمن: روح الدين: من ضيق العلمانية إلى سـعة الائتمانية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط١، ٢٠١٢.
- نعوم تشومسكي: السيطرة على الإعلام، ترجمة أميمة عبد اللطيف، دار المدى، دمشق، ط١، ١٩٩٨.